دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	جماعات المصالح والسياسة الخارجية : دراسة لدور رجال الاعمال في مصر
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	قنديل، أماني
المجلد/العدد:	مج 12, ع 128
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1989
الشهر:	اكتوبر
الصفحات:	82 - 95
رقم MD:	56445
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الاحوال الاقتصادية، مصر، جماعات الضغط، الاحوال السياسية، السياسة الخارجية، التعددية السياسية، الانفتاح الاقتصادي، الاصلاح السياسي، الاصلاح الاقتصادي، رجال الاعمال، القروض، الديون، العلاقات الخارجية، تجارة السلاح، الامن الغذائي، العلاقات الاقتصادية، الولايات المتحدة الامريكية، القطاع الخاص
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/56445

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

جماعات المصالح والسياسة الخارجية: دراسة لدور رجال الأعمال في مصر

أماني قنديل

خبيرة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ القاهرة.

مقدمة

شهدت بحوث علم السياسة في مصر، العديد من الدراسات المهمة التي سعت إلى تحليل طبيعة جماعات المصالح، واختبار فاعليتها. إلاّ أن معظم هذه الدراسات ـ على تنوعها[1] ـ قد تركز في مجال السياسة الداخلية. ويفسر ذلك عدد من العوامل، من أهمها حداثة هذا النوع من الدراسات في مصر، فمعظمها يعود إلى الثمانينات، ومن الطبيعي أن يكون محور الاهتمام الأول هو مصر. ويفسر ذلك أيضاً، التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الساحة الداخلية منذ منتصف السبعينات تقريباً، إذ كان لتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، في إطار من التعددية السياسية، أكبر الأثر في طبيعة جماعات المصالح وفاعليتها. وقد دفع ذلك بالباحثين إلى الاهتمام بآثار هذا المناخ السياسي والاقتصادي في الجماعات.

ومن هذه الزاوية، يأتي الاهتمام بدراسة الدور الذي تلعبه جماعات المصالح على مستوى السياسة الخارجية. إذ يمثل ذلك اضافة إلى ما سبق القيام به من دراسات وبحوث، وتزداد هذه الأهمية باختيار جماعات رجال الأعمال، وطبيعة علاقتها بالسياسة الخارجية. فقد أبرزت

(١) أحمد فارس، «جماعات المصالح والسلطة السياسية في مصر: دراسة حالة لنقابات المحامين والصحفيين والمهندسين ٥٢ ـ ١٩٨١» (القاهرة: أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤)؛ مصطفى كامل السيد، **المجتمع والسياسة في مصر: دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري، ١٩٥٢ ـ ١٩٨١** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)؛ أماني قنديل: «جماعات المصالح والنظام السياسي المصري،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر نقابة التجاريين، ١٩٨٦؛ «جماعات المصالح والسلطة السياسية: دراسة حالة لنقابة المعلمين،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر السنوي الأول للبحوث السياسية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كانون الأول/ ديسمبر، ١٩٨٧؛ «أين اتحاد العمال من جماعات الضغط،» **الأهرام الاقتصادي**، العدد ٨٨٨ (٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)، و «الغرف التجارية الفاعلية وقضايا المستقبل،» **الأهرام الاقتصادي**، العدد ٩٧٧ (٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧).

الدراسات السابقة الحيوية والفاعلية النسبية، التي اتسمت بها جماعات رجال الأعمال في مجال السياسة الاقتصادية[٢]. وهي نتيجة تثير العديد من التساؤلات في عالم ترتبط فيه السياسة بالاقتصاد، والسياسة الداخلية بالسياسة الخارجية. وإذا كانت القضية الاقتصادية قد ارتفعت مكانتها لتصبح قلب العملية السياسية داخل مصر، ومحوراً أساسياً لاهتمام السياسة الخارجية في السنوات الأخيرة، فإن كل هذا يدفع بالباحث عن طبيعة علاقات جماعات رجال الأعمال بالسياسة الخارجية. فهذه الجماعات تتوافر لها الثروة والنفوذ والاستقلال الذي حرم منه العديد من جماعات المصالح الأخرى... فإلى أي حد اهتمت وارتبطت بالسياسة الخارجية المصرية؟ وإلى أي حد اعتمدت عليها السياسة الخارجية لتنفيذ أهدافها؟ وما هي طبيعة علاقتها بالقوى الخارجية التي تسعى إلى التأثير في توجهات السياسة المصرية..؟

هذه التساؤلات وغيرها مهمة، يفرضها البحث في جماعات المصالح والسياسة الخارجية، وبالتحديد الدور الذي تلعبه جماعات رجال الأعمال في هذا الميدان، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنه في الصفحات التالية. وأهم هذه الجماعات التي تدخل ضمن اطار هذه الدراسة جمعية رجال الأعمال المصريين وغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة إضافة إلى اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية[٣]. ويجدر الاشارة إلى أن المجلس المصري الأمريكي لرجال الأعمال لعب دوراً مهماً في النصف الثاني من السبعينات، لكنه يخرج من المجال الزمني المحدد للبحث وهو الثمانينات. إلّا أن تناوله في بعض الأحيان، سوف يأتي من خلال علاقته بجمعية رجال الأعمال المصريين، أو غرفة التجارة الأمريكية.

ويتم تناول هذا الموضوع من خلال النقاط الأساسية التالية:

- الإطار الدولي والاقليمي لحركة جماعات رجال الأعمال في مجال السياسة الخارجية.
- جماعات رجال الأعمال وتنفيذ أهداف السياسة الخارجية المصرية.
- الجماعات وامكانية تأثيرها في توجهات السياسة الخارجية.
- خاتمة: تساؤلات ومجالات جديدة للبحث.

أولاً: الإطار الدولي والاقليمي لحركة جماعات رجال الأعمال في السياسة الخارجية

يهدف هذا التناول إلى إبراز العوامل والمحددات التي أثرت في حركة جماعات رجال الأعمال

---

(٢) أماني قنديل، «من هو رجل الأعمال؟»، **الأهرام الاقتصادي**، العدد ٨٨٢ (٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥)؛ «جماعات المصالح»، في: **التقرير الاستراتيجي العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٨)، وعلي الدين هلال، **جماعات رجال الاعمال وانتخابات مجلس الشعب: دراسة حالة للجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية** (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٨٧).

(٣) تعود نشأة جمعية رجال الأعمال المصريين إلى عام ١٩٧٧، باجتماع جمعيتها التأسيسية. ومارست نشاطها فعلياً في الثمانينات، وتضم حوالى ٤٠٠ عضو. وهي مسجلة وفق قانون الجمعيات رقم (٣٢) لعام ١٩٦٤. وتعود نشأة غرفة التجارة الأمريكية إلى عام ١٩٨٢، بموافقة رئيس الجمهورية، وتضم ٣٤٠ عضواً، وفقاً لما اعلنته في عام ١٩٨٧. أما بالنسبة إلى اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية فتعود إلى عام ١٩٨٥، وتضم حوالى ٢٠٠ رجل أعمال، وتعتبر كيانها فرعاً من غرفة تجارة الاسكندرية.

في السياسة الخارجية. وبعض هذه العوامل له صفة عالمية أو دولية، والبعض الآخر له صفة اقليمية ترتبط من ناحية بانتماء مصر إلى دول العالم الثالث وانتمائها العروبي، وترتبط من ناحية أخرى بتوجهات السياسة الخارجية المصرية في السنوات الأخيرة.

– ويلاحظ على **المستوى الدولي** تغير جدول الأعمال التقليدي للسياسة الخارجية. وقد أشار كيسنجر[٤] – عن حق – «ان الجدول التقليدي للشؤون الدولية والذي يتضمن التوازن بين القوى وأمن الدول... لم يعد يحدد حركتنا وعملنا، نحن ندخل الآن في عصر جديد.. إذ يشهد العالم درجة عالية من التداخل والاعتماد المتبادل في الاقتصاديات والاتصالات وفي الطموحات الانسانية..». إن تصاعد أهمية المتغيرات الاقتصادية في السياسة الخارجية لدول العالم، ظاهرة ملموسة وواضحة، وكان لها تأثيراتها في توجهات هذه السياسات من ناحية، والأدوات التي تتبناها وتستند إليها من ناحية أخرى. ويمكن القول إن هناك عوامل أساسية دفعت إلى تصاعد أهمية القضية الاقتصادية في السياسة الخارجية، خلال العقدين الأخيرين على وجه الخصوص. أول هذه العوامل هو تزايد حدة المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى مع ارتباطها بتطورات تقانية مذهلة ونمو للتجارة العالمية والاستثمارات الضخمة عبر البحار. فحجم التجارة العالمية يرتفع بمقدار ٧ بالمائة تقريباً في كل عام[٥]، والشركات متعددة الجنسيات، أو الشركات غير القومية، قد تضخمت وامتدت إلى قارات العالم، بل أصبحت في كثير من الأحيان تلعب دوراً أساسياً واقتصادياً مهيمناً في بعض دول العالم الثالث، بخاصة في أمريكا اللاتينية وافريقيا[٦].

ما الذي يعنيه ذلك في تناول الإطار الدولي لحركة رجال الأعمال؟... يعني: امتداد رؤية هذه الجماعات لمصالحها خارج حدودها؛ كما يعني اختراقها عالم السياسة، وامكانية الضغط على حكوماتها لدعم توجهات سياسية معينة أو تغييرها؛ ويعني أخيراً درجة من درجات التوحد والتجانس في المصالح. ويرتبط بالعامل السابق ويدعم من فاعليته اتجاه وسعي الدول الرأسمالية لخلق بيئة سياسية ملائمة لمناخ الرأسمالية وهو ما يعرف باسم «دولنة الرأسمالية» (Internationalized Capitalism). وعند هذا المستوى، اختلط هذا التوجه الاقتصادي بالتوجه السياسي، وكان له آثاره العميقة في السياسات الخارجية للدول الرأسمالية ولدول العالم الثالث. ونكتفي في هذا المقام في الجدل المحتدم على الصعيدين السياسي والاقتصادي في مصر حول ظاهرة «تنامي القطاع الخاص» أو الـ (Privatization)، ثم احتلال هذه القضية لمكانة أساسية في العلاقات المصرية ـ الأمريكية[٧].

وإذا كانت العوامل السابقة، ترتبط بصفة أساسية بالدول الصناعية الكبرى، فإن هناك على الجانب الآخر عوامل ترتبط بدول العالم الثالث. فمنذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤ تصاعدت مطالب الدول النامية على المستوى الدولي، وأثير الحديث عن «النظام الاقتصادي العالمي الجديد»[٨]. وتدريجياً أسفرت السبعينات ـ على وجه الخصوص ـ عن

---

(٤) Robert O. Keohana and Joseph S. Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Toronto, Canada: Little Brown and Company, 1977), p. 3.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٦) Eric M. Uslaner, «One Nation Many Voices,» in: Allan J. Cigler and Burdett Aloomis, ed., *Interest Group Politics* (Kansas: University of Kansas, 1986), p. 239.

(٧) سوف نتناول فيما بعد بعض مظاهر هذا الاتجاه في دول العالم الثالث، وفي مصر، بالتحديد.

(٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر: اسماعيل صبري عبد الله، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦).

انتكاسات التنمية، واحباطاتها في كثير من دول العالم الثالث. وتدريجياً أيضاً، تصاعدت قضية الديون الخارجية، وتفاقمت لترتبط بضغوط من جانب الدول الكبرى ومؤسسات التمويل العالمية.

ما الذي يعنيه ذلك في مناقشة جماعات المصالح والسياسة الخارجية؟ يعني ذلك ظهور قضايا جديدة على جدول أعمال السياسة الخارجية للدول النامية. وكان للقضايا الاقتصادية المتعلقة بالديون والقروض والمساعدات الخارجية، المكانة الأولى. وأدى ذلك إلى تبلور مصالح جديدة اقتصادية، ارتبط بعضها باتجاهات الرأسمالية العالمية، فكان لها تفاعلاتها مع السياسة الخارجية.. «وفي النهاية اتسعت قواعد اللعبة الدولية لتشمل قواعد قومية وقواعد دولية وأخرى خاصة»[٩] إذ ظهر على المسرح «فاعلون جدد وتطورت عمليات المساومة السياسية الدولية»[١٠].

والخلاصة أن هذا الإطار الدولي قد أعطى مساحة لحركة الأدوات الداخلية، وبالتحديد حركة جماعات رجال الأعمال، باعتبارها منظمات غير حكومية في معظم الأحيان. واتضح دورها إزاء قضايا مهمة، من أبرزها: القروض، المساعدات الخارجية (خاصة المعونة الأمريكية)، تجارة السلاح، وسياسة الغذاء.

– ومن هذا الاطار الدولي العريض ننتقل إلى **الاطار الاقليمي**. ويثار التساؤل عن مكانة القضية الاقتصادية في السياسة الخارجية المصرية. ويمكن القول ـ بإيجاز ـ ان مرحلة السبعينات بمناخها السياسي والاقتصادي الجديد، قد أفرزت نمطاً جديداً لتعبئة الموارد المادية المطلوبة للتنمية. فإذا كانت الستينات قد اعتمدت بصفة أساسية على الأدوات الخاصة بالتأميم والتمصير ودور القطاع العام، فإن السبعينات قد اعتمدت أساساً على السياسة الخارجية، كأداة لتعبئة الموارد. ولا يعني هذا أن الموارد الخارجية لم تكن مهمة بالنسبة إلى مصر في الفترة الأولى، فقد مولت على سبيل المثال ٤٠ بالمائة من استثمارات الخطة الخمسية الأولى، وارتبط تدفقها بالشرق والغرب[١١]، إلا أن فترة السبعينات شهدت ـ بظروفها الجديدة ـ تكثيفاً شديداً في الاعتماد على الموارد الخارجية، والتي ارتبط معظمها بالغرب، بخاصة الولايات المتحدة. وتوازى مع هذا الاتجاه ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الخاص والاستثمارات العربية والأجنبية[١٢]. وهذا التلاحم بين التغيرات السياسية والتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية، قد أفرز في النهاية، سياسة خارجية تضع بين مصاف أهدافها تحقيق التنمية وتدبير الموارد المالية لها. وقد عبر عن ذلك كمال حسن علي، النائب السابق لرئيس الوزراء للشؤون الخارجية، في تصريح له عام ١٩٨٣: «.. هناك علاقة وثيقة بين أوضاعنا الداخلية ومواقفنا الخارجية... ورؤية القيادة السياسية تقتضي توجيه هذه المواقف لمصلحة ودعم جهود التنمية، وتصحيح المسار الاقتصادي المصري... يجب أن تكون الأولوية للاعتبار الاقتصادي عند اعداد مكونات القرار السياسي الخارجي». كما أكد كمال حسن علي على تزايد أهمية القضية الاقتصادية في

---

(٩) Keohana and Nye, *Power and Interdependence: World Politics in Transition*, p. 19.

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول مواقف الضغط التي تلعبها جماعات رجال الأعمال في الدول الرأسمالية الكبرى، انظر:

Graham Wilson, «American Business and Politics,» in: Cigler and Aloomis, *Interest Group Politics*, pp. 221-232.

(١١) جودة عبد الخالق، محرر، **الانفتاح، الجذور... والحصاد والمستقبل** (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢)، ص ٢١٥.

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: وزارة الاقتصاد المصرية، **الخطة الخمسية** (الأخيرة)، التي اعتمدت على القطاع الخاص لتمويل ٤٠ بالمائة من مشروعاتها.

السياسة الخارجية.. «فبعد ان كانت الأدوات الاقتصادية تابعة لأهداف السياسة الخارجية، اصبح هناك اتجاه متزايد لوضع الاعتبارات الاقتصادية في مرتبة متوازنة مع الأهداف السياسية»[١٣].

وقد عبر عصمت عبد المجيد، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري الحالي، عن العلاقة بين القضية الاقتصادية والتنمية، في مقر جمعية رجال الأعمال المصريين.. «فالتنمية هدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية المصرية، وفي مجال العلاقات الخارجية أصبح هناك ما يسمى بدبلوماسية التنمية»[١٤] وقد أكد عبد المجيد على أن عنصر رجال الأعمال له دور حيوي ومهم في هذا الاتجاه.

ـ وأخيراً، وفي سياق مناقشة الإطار الدولي والاقليمي لتحرك رجال الأعمال في مجال السياسة الخارجية، ينبغي التأكيد على بعض توجهات **السياسة المصرية الخارجية**، التي فتحت الباب لمشاركة رجال الأعمال المصريين.

ويأتي في مقدمة هذه التوجهات، ضغط الحكومة المصرية على الحكومة الأمريكية، لزيادة حجم المعونة. ولعل ارتباط هذه المعونة بالشرط الأمريكي الذي يدعو إلى ضرورة تنامي دور القطاع الخاص (Privatization) هو الذي دفع إلى زيادة دور جماعات رجال الأعمال ليصبحوا واجهة في المفاوضات الرسمية وغير الرسمية بين الطرفين[١٥].

من ناحية أخرى، فإن فتح قنوات الحوار شرقاً مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية قد أعطى الفرصة لجماعات رجال الأعمال للتفاعل مع توجهات السياسة الخارجية بهدف خلق فرص جديدة للتجارة والاستثمارات.

وبدا أيضاً أن من أهم ملامح السياسة الخارجية المصرية، في العام الأخير ـ على وجه الخصوص ـ دعم التقارب العربي وعودة العلاقات المصرية ـ العربية. وقد هيأ ذلك فرصة أخرى لرجال الأعمال، لدعم التعاون الاقتصادي من جهة والتقارب السياسي من جهة أخرى.

وأخيراً فقد صحب توجه السياسة الخارجية المصرية نحو افريقيا، في السنوات الأخيرة اهتمام بدور رجال الأعمال والاستثمارات المصرية في القارة الافريقية. وكان لكل ذلك مظاهر عديدة يتم تحليلها في ما يلي.

وخلاصة القول، إن الاطار الدولي والاقليمي بتفاصيله السابقة، قد هيأ المناخ لحركة رجال الأعمال على مستوى السياسة الخارجية.

ثانياً: تحليل طبيعة دور جماعات رجال الأعمال في السياسة الخارجية

قبل تناول طبيعة هذا الدور، من الأهمية بمكان إبراز عدد من الملاحظات الأولية:

---

(١٣) كمال حسن علي، «التكلفة الاقتصادية للسياسة الخارجية،» ورقة قدّمت إلى: لقاء جمعية الاقتصاد والتشريع، ونشرت في: **الأهرام الاقتصادي**، العدد ٧٥٠ (٣٠ أيار/ مايو ١٩٨٣)، ص ٢٨ ـ ٣١.

(١٤) انظر: كلمة عصمت عبد المجيد، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري، التي ألقاها في معرض التصدير الذي أقامته جمعية رجال الأعمال المصريين في القاهرة، ونشرت في: **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ٦.

(١٥) لمزيد من التفاصيل حول أولوية قضية المساعدات الاقتصادية في العلاقات المصرية ـ الأمريكية، انظر: **التقرير الاستراتيجي العربي**، ص ٤٠٢ ـ ٤٠٤.

ـ تتعلق **الملاحظة الأولى** بازدواجية الدور الذي تلعبه هذه الجماعات، فهي تبدو أحياناً أداة من أدوات تنفيذ أهداف السياسة الخارجية التي يعتمد عليها النظام، وهي تبدو أحياناً أخرى أداة للضغط على النظام لدعم توجهات خارجية تتفق ومصالحها.

ـ أما **الملاحظة الثانية** فتؤكد حداثة تبلور طبيعة علاقة هذه الجماعات بالسياسة الخارجية. فهي باعتبارها أنماطاً جديدة لجماعات المصالح، لا تعود في معظمها[١٦] إلى ما قبل الثمانينات، انشغلت في سنواتها الأولى بإرساء كيانها التنظيمي وترتيب علاقتها بالسياسة الاقتصادية وصانعيها داخل مصر. وقد أشار رئيس غرفة التجارة الأمريكية صموئيل زافاتي (Samuel M. Zavatti) إلى هذا المعنى بقوله: «إن الغرفة وفرت خدمة مهمة مطلوبة لمجتمع رجال الأعمال في مصر وبادرت بحوار ايجابي في قطاع الأعمال مع المسؤولين في الحكومة المصرية والسفارة الأمريكية ومع اعضاء الادارة الأمريكية. وفي فترة اخيرة بدأت تتفرع **بشكل دولي اكبر، ومن خلال حوارات دولية مهمة اجرتها**»[١٧].

وإذا كانت ملامح توجه هذه الجماعة نحو السياسة الخارجية قد بدأت عام ١٩٨٦، فإن عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ قد شهدا تبلور هذا الدور بالنسبة إلى جمعية رجال الأعمال المصريين واللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية.

ـ وتثير **الملاحظة الثالثة** ظاهرة مهمة، وهي أن إنشاء بعض جماعات رجال الأعمال قد ارتبط من أساسه بقوى خارجية، وتوجهات السياسة الخارجية. وتنصب هذه الملاحظة على كل من المجلس المصري ـ الأمريكي لرجال الأعمال، وغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة. فالأول أنشىء في آب/ اغسطس ١٩٧٥ طبقاً للاتفاق الذي تم بين الرئيسين السادات ونيكسون بهدف تنمية الاستثمار في مصر، ودعم التعاون الاقتصادي بين مصر والولايات المتحدة واعتمد المجلس على دعم الرئيس السابق له، الذي أعرب خلال أحد لقاءاته به عن «ان هذا الجمع من رجال الأعمال يعكس مدى ما وصلت إليه الصداقة الأمريكية المصرية، ومدى التفهم الذي لاقيناه من أصدقائنا الامريكان»[١٨]. أما غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة، التي أنشئت عام ١٩٨٢، فقد حصلت هي الأخرى على موافقة السادات في آب/ اغسطس ١٩٨١ وفي أثناء زيارته إلى واشنطن. وفي أعقاب وفاته قابل رئيس الغرفة الرئيس مبارك، وتم انشاؤها بالفعل في ٢٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢، رغم أنها أحد فروع مجلس غرف التجارة الأمريكية[١٩] وهناك نص صريح في القانون المصري يمنع انشاء فروع غرف أجنبية.

مضمون الملاحظة السابقة إذاً، هو أن بعض جماعات رجال الأعمال قد نشأ وحصل على شرعيته في إطار دعم توجهات معينة في السياسة الخارجية المصرية، وبمساندة قوى سياسية خارجية.

ـ أما **الملاحظة الرابعة** والأخيرة، في إطار هذا التحليل، فهي تتعلق بالقضايا الأساسية التي اتجه إليها اهتمام هذه الجماعات وارتبطت بالسياسة الخارجية. وأهمها دعم العلاقات

---

(١٦) الاستثناء هو المجلس المصري ـ الأمريكي الذي يعود إلى عام ١٩٧٥، مع ملاحظة أن جمعية رجال الأعمال المصريين لم تمارس وظائفها فعلياً إلا في بداية الثمانينات.

(١٧) انظر: *Annual Report of American Chamber of Commerce in Egypt* (1986), p. 2.

(١٨) أماني قنديل، «جماعات المصالح الجديدة، قوة ضغط بلا مواجهة،» **الطليعة** ([د.ت.]).

(١٩) **التقرير الاستراتيجي العربي**، ص ٣٨٣.

المصرية ـ الأمريكية ومساندة المعونة الأمريكية لدور القطاع الخاص في مصر. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام أساسي من جانب كل جماعات رجال الأعمال، كما سيتضح فيما بعد. ثم تأتي العلاقات المصرية ـ العربية ودعم التعاون الاقتصادي وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية عامة، وأخيراً تعميق التوجه المصري نحو افريقيا. ويلاحظ اختلاف الاهتمام النسبي، من جانب الجماعات، بهذه الموضوعات إذ كان محور اهتمام جماعة غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة، هو المعونة الأمريكية ودعم القطاع الخاص بينما اهتمت الجماعات الأخرى بالموضوع نفسه اضافة إلى الموضوعات الأخرى.

ويرتبط بذلك، الإشارة إلى أنه رغم مظاهر عدم الاتساق أو عدم التجانس التي قد تبدو أحياناً بين رجال الأعمال[٢٠] في رؤيتهم لمصالحهم، وبالتالي في مواقفهم، فإن تحليل علاقتهم بالسياسة الخارجية وتوجهاتها يكشف عن درجة عالية من الاتساق.

وفيما يلي تحليل لطبيعة دور جماعات رجال الأعمال في السياسة الخارجية:

١ ـ الجماعات كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية

يسعى كل نظام سياسي لاستغلال موارده الداخلية المتاحة ـ الاقتصادية والسياسية والعسكرية ـ لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وإذا كانت التنمية أو تعبئة الموارد المالية، هي أحد أهداف السياسة الخارجية المصرية، كما سبق القول، فإنه من الطبيعي أن تبرز جماعات رجال الأعمال كإحدى الأدوات. فهذه الجماعات بما تمتلكه من ثروة ونفوذ سياسي واقتصادي، وبالنظر إليها كواجهة للرأسمالية المصرية يمكنها أن تكون عماداً أساسياً فيما يطلق عليه دبلوماسية التنمية.

ويفسر ما سبق الكثير من المظاهر التالية: استقبال رئيس الجمهورية لممثلي جماعات رجال الأعمال، ومناقشة السياسة الخارجية وأهدافها معهم، وتضمين الوفد الرسمي المرافق للرئيس عدداً من أعضاء هذه الجماعات في زياراته لواشنطن على وجه الخصوص، واصطحاب وزير الدولة للشؤون الخارجية بعض ممثلي رجال الأعمال في زياراته للدول الافريقية، واشتراك وزارة الخارجية ـ كطرف ـ مع هذه الجماعات في تنظيم زيارات لأعضاء الكونغرس الأمريكي، وزيارة وزير الخارجية عصمت عبد المجيد لجمعية رجال الأعمال المصريين ومرافقته لعدد من السفراء العرب، ورحلة رجال الأعمال السنوية إلى واشنطن (والمعروفة باسم Door -Knock Visit) وذلك للقيام باتصالات غير رسمية، على أعلى مستوى، بخصوص حجم المعونة الأمريكية ودور القطاع الخاص... الخ.

---

(٢٠) يلاحظ اتساع مفهوم رجال الأعمال في بعض الأحيان، أو اتجاهه للتضييق، في أحيان أخرى. فهو في الحالة الأولى يضم كل من يمارس أو يملك نشاطاً تجارياً أو صناعياً يعتمد فيه على رأس ماله الخاص، وهو في الحالة الثانية يركز على الفئة العليا من أصحاب النشاطات السابقة، وبالتالي يربط بين رأس المال الخاص وممارسة نشاط تجاري أو صناعي وبين امكانية التأثير في صانعي القرار اعتماداً على نفوذ اقتصادي وسياسي. ويلاحظ أن جماعات رجال الأعمال في مصر قد اقتصرت، بحكم شروط عضويتها، على هذه الفئة العليا من رجال الأعمال. حول مشاكل تحديد المفهوم، انظر:

Wilson, «American Business and Politics».

هذه الأمور وغيرها هي مظاهر لطبيعة علاقة جديدة ـ بين جماعات رجال الأعمال والسياسة الخارجية المصرية. وهي تعكس من هذا المنظور، كونهم أداة من أدوات تحقيق أهداف هذه السياسة.

ولعل متابعة تفاصيل الدور الذي يلعبونه، في أهم الموضوعات المطروحة، وهو المساعدات الأمريكية لمصر يكشف عن اعتبارهم أداة فعالة للمساومة والضغط على الحكومة الأمريكية. وفي هذا الاطار فإنه من المعروف أن أحد الأبعاد المهمة في سياسة وكالة التنمية الدولية، والمعروفة باسم الـ (A.I.D.)هو التركيز على مساعدة القطاع الخاص أينما وجد. وقد جاء الإعلان عن هذه السياسة في الكلمة التي ألقاها ريغان عند استقباله لحسني مبارك، في أثناء زيارته لواشنطن في شتاء ١٩٨٨[٢١]. وهو ما يؤكد الارتباط بين المساعدات الأمريكية وتنامي دور القطاع الخاص (Privatization). وفي الزيارات المتعددة لممثلي هذه الجماعات إلى واشنطن، يبدو حرص الخارجية المصرية على المشاركة في الاستعداد لها. ففي الرحلة الثالثة لوفد غرفة التجارة الأمريكية، التي تمت في آذار/ مارس ١٩٨٨، قابل الأعضاء رئيس الجمهورية الذي أعلن عن تأييده لدور القطاع الخاص، وعن التزام مصر بالسلام وأيد أعضاء الوفد في مهمتهم[٢٢]. كما تم تنسيق عدد من الاجتماعات حضرها أسامة الباز وبعض المسؤولين بوزارة الخارجية. وهو ما يعكس الحرص على تحقيق أكبر قدر من النجاح لمهمة رجال الأعمال في واشنطن. وفي تقرير الغرفة عن رحلة ممثليها في نيسان/ ابريل ١٩٨٧[٢٣] يتضح أنه قد تم تنظيم اجتماعات مع ثلاثة عشر عضواً من أعضاء الكونغرس الأمريكي وعدد من المسؤولين الرسميين بوزارة الخارجية والدفاع، ومؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي). ويبرز التقرير تطرق المناقشات إلى السياسة الخارجية المصرية، والسياسة الاقتصادية، بخاصة المساعدات الاقتصادية وأوضاع الديمقراطية (انتخابات عام ١٩٨٧). وذكر أحد أعضاء الكونغرس تعليقاً على هذه الزيارة «إن وفد غرفة التجارة الأمريكية أحسن من يمثل مصر في الكونغرس، طالما أن أعضاءه يميلون لوجهات النظر التي يطرحها رجال الأعمال اكثر من غيرهم»[٢٤].

وفي هذا الإطار، يجدر الإشارة أيضاً إلى الزيارات المتكررة لأعضاء الكونغرس الأمريكي إلى مصر، واشتراك وزارة الخارجية المصرية مع غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة في تنظيم هذه الاجتماعات. وعلى سبيل المثال، الزيارة التي تمت في شباط/ فبراير ١٩٨٨ ومناقشة دور الغرفة في دعم العلاقات المصرية ـ الأمريكية ودورها في تنامي دور القطاع الخاص في مصر... وعلى حد تعبير أحد أعضاء الكونغرس.. «فإن الغرفة تقوم بدور ممتاز في تعظيم العلاقات المصرية الأمريكية»[٢٥]. كذلك يمكن الإشارة إلى عدد من الندوات واللقاءات التي تم تنظيمها مع مسؤولي المعونة الأمريكية في مصر والولايات المتحدة، من ذلك الاجتماع الذي عقده أعضاء الغرفة في ٢٤ كانون الثاني/ يناير

---

(٢١) انظر: **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (نيسان/ ابريل ١٩٨٨)، ص ٣.

(٢٢) تكوّن الوفد من رجال الأعمال المصريين والأمريكيين التالية اسماؤهم: هارفي اتوا، شفيق جبرا، أنيس اقليمندوس، رمزي رشدي، فهمي عبد المجيد، شريف الجبالي، لولا زقلمة، جون روبنسون، توم غيانغر، أحمد شوقي، الكس شلبي، عمر مهنا، وروبرت لورنس. انظر:

(٢٣) American Chamber of Commerce in Egypt, *Business Monthly*, vol. 4, no. 4 (April 1988), p. 44. *Annual Report of American Chamber of Commerce in Egypt* (1987), pp. 5-6.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٧.

(٢٥) American Chamber of Commerce in Egypt,*Business Monthly*, vol. 4, no. 2 (February 1988), p. 4.

١٩٨٨، وتركيز الحديث حول المساعدات الأمريكية المقدمة إلى برنامج التنمية المحلية في مصر، والذي بدأ منذ عشر سنوات، وإشارة المدير المساعد للجنة المعونة الأمريكية ميزابرست (Mizabrist) إلى تأثير هذه المشروعات في توفير فرص عديدة للشركات الأمريكية والمصرية[٢٦]. ومن ذلك أيضاً اللقاء الذي نظمته جمعية رجال الأعمال المصريين مع المسؤولين عن المعونة الأمريكية في مصر حول استفادة القطاع الخاص من المعونة[٢٧]. إضافة إلى اللقاءات المتكررة بأعضاء اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالاسكندرية والاتفاق على إنشاء مركز لرجال الأعمال تموله المعونة الأمريكية[٢٨].

وأخيراً، فإنه من الأهمية بمكان الإشارة إلى اللقاءات المتكررة التي تمت بين أعضاء هذه الجماعات وكبار المسؤولين بوزارة الخارجية المصرية. ومن أهم هذه اللقاءات وأحدثها استقبال عصمت عبد المجيد والفريق أبو غزالة في غرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة في حزيران/ يونيو ١٩٨٨، حيث تركز الحديث على بعض قضايا السياسة الخارجية، مثل العلاقة بالقوتين العظميين، مع إشارة مهمة من جانب الفريق أبو غزالة بخصوص أهمية تعبئة مجتمع رجال الأعمال للضغط في كل من مصر والولايات المتحدة، لاستمرار نمو صناعة الدفاع (Defence Industry)[٢٩].

ويعكس كل هذه المظاهر السابقة منظوراً جديداً لتفاعل السياسة الخارجية المصرية مع جماعات رجال الأعمال، باعتبارها أدوات مساندة لتنفيذ أهداف هذه السياسة. وهو تطور ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار.

وإذا كانت قضية المساعدات الاقتصادية، قد احتلت المقام الأول في العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، وهو ما انعكس على طبيعة الدور الذي لعبته جماعات رجال الأعمال، فإن تطور العلاقات المصرية ـ السوفياتية قد انعكس هو الآخر على طبيعة هذا الدور. إذ خطت العلاقات الثنائية بين الدولتين خطوات ايجابية في العامين الماضيين، وكان من نتائجها البارزة الحوار حول عدد من المسائل الاقتصادية والتجارية. وتم بالفعل عدد من الزيارات المتبادلة بين وزراء الاقتصاد والتجارة في كلا البلدين، أسفرت عن توقيع اتفاقات لتعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم الصادرات المصرية للاتحاد السوفياتي[٣٠]. ولهذا التقارب المصري ـ السوفياتي نتائج مهمة سياسية واقتصادية، فهو يأتي في إطار توجهات السياسة الخارجية المصرية لتحقيق التوازن تجاه القوتين العظميين، كما أن الاتحاد السوفياتي هو الشريك التجاري الوحيد الذي لا يحتاج التعامل معه إلى عملة صعبة وهو ما يتفق مع ظروف مصر الاقتصادية.

من هذا المنظور يمكن تقويم الخطوات الايجابية، التي تحققت من جانب جمعية رجال الأعمال المصريين على وجه الخصوص. وفي هذا الإطار، شهد مقر الجمعية لقاءً مع وفد سوفياتي

---

(٢٦) American Chamber of Commerce in Egypt, *Business Monthly*, vol. 4, no. 3 (March 1988), p. 25.

(٢٧) انظر: **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (شباط/ فبراير ١٩٨٨)، ص ٩.

(٢٨) مقابلة شخصية مع: محمد رجب، رئيس اللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال في الاسكندرية في ٣/١٠/١٩٨٨، حيث أشار إلى اهتمام الجماعات بالمعونة الأمريكية الموجهة إلى القطاع الخاص، من خلال لجان داخلية، اضافة إلى حديثه عن مشروع انشاء مركز رجال الأعمال الذي تموله المعونة.

(٢٩) American Chamber of Commerce in Egypt, *Business Monthly*, vol. 4, no. 6 (June 1988), p. 3.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل حول تطور العلاقات المصرية ـ العربية والتعاون الاقتصادي، انظر: **التقرير الاستراتيجي العربي**، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

بهدف تنشيط التجارة بين البلدين. والجديد وغير التقليدي في هذا الاجتماع، هو أن يبحث وفد رسمي سوفياتي في إقامة استثمارات مشتركة في كل من مصر والاتحاد السوفياتي، وذلك مع ممثلي رجال الأعمال، وليس مع الحكومة.

وقد أكد أعضاء الوفد السوفياتي في هذا اللقاء على أن الحكومة «تولي اهمية كبيرة لهذا الاتجاه، وان هناك ٥٠ مؤسسة مشتركة مع دول أخرى... وهناك مؤسسات متعددة في الاتحاد السوفياتي، تمارس علاقات اقتصادية خارج نطاق السيطرة الحكومية»[٣١]. وقد احتل الحديث عن التصدير حيزاً كبيراً من المناقشات، وكذلك الصفقة المتكافئة الخاصة التي ينفذها القطاع الخاص المصري مع الاتحاد السوفياتي. هذا، وينبغي الإشارة إلى التقرير الذي أعدته جمعية رجال الأعمال، لمناقشته مع وزير الاقتصاد بشأن الصفقات الخاصة المبرمة مع الاتحاد السوفياتي[٣٢]. فهذه الصفقات المتكافئة تتم بين شركة مصدرة خاصة والحكومة السوفياتية وليس بين حكومة وحكومة أخرى، كما هو مألوف، وهو تطوير بلا شك لدور القطاع الخاص المصري من ناحية، ولطبيعة العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي من ناحية أخرى.

وفي إطار الاهتمام بدعم العلاقات مع دول الكتلة الشرقية تم انشاء مجلس أعمال مصري ـ مجري، من خلال جمعية رجال الأعمال أيضاً. كما تم عقد اتفاقية للتبادل التجاري مع تشيكوسلوفاكيا[٣٣].

هذا التوجه من جانب السياسة الخارجية المصرية لتحقيق التوازن في العلاقات بين مصر والقوتين العظميين، هو اتجاه ايجابي مطلوب لكسر الدرجة العالية من التبعية للرأسمالية الغربية. ومشاركة جماعات رجال الأعمال في تعميق العلاقات الاقتصادية هو أمر مطلوب وينبغي مواجهة كل عقباته، كي يتحقق له النجاح.

وفي إطار **العلاقات المصرية ـ الافريقية**، حددت جمعية رجال الأعمال خطوط تحركاتها خلال عام ١٩٨٨ في ثلاثة محاور رئيسية، ويهمنا في هذا المقام الإشارة إلى المحور الثالث، ويتمثل في «التوجه إلى الدول الافريقية التي تحتاج إلى الخبرات المصرية»[٣٤]. فهذا المحور يمثل ظاهرة جديدة على صعيد اهتمامات رجال الأعمال المصريين، كما أن متابعة تفاصيله التنفيذية، توضح درجة عالية من التلاحم بين السياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية. وقد بدا أبرز مظاهر هذا التلاحم في دعوة بطرس غالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية، لرئيس جمعية رجال الأعمال، كي يكون ضمن الوفد المصري في زيارته إلى غينيا. وعبرت الجماعة عن موقفها من هذه الدعوة «بانه يعبر عن اتجاه جديد لدى الدولة، طالما نادى به قطاع الأعمال وهو تواجد عنصر رجال الأعمال في الوفود الرسمية التي تلتقي مع ممثلي دول أخرى داخل او خارج مصر... فالاقتصاد يلعب الآن دور البطولة في علاقات الدول بعضها ببعض»[٣٥] وقد أسفرت اللقاءات والاجتماعات، التي شارك فيها رئيس الجمعية، عن توقيع اتفاقية تعاون بين جمعية رجال الأعمال والمركز الأهلي لتنمية الاستثمارات الخاصة، ووافقت عليها الحكومة.

ومن المظاهر الأخرى التي تعبر عن التوجه الافريقي لرجال الأعمال، تنظيم عدد من زيارات

---

(٣١) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (تموز/ يوليو ١٩٨٨)، ص ٤.
(٣٢) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (أيار/ مايو ١٩٨٨)، ص ٤.
(٣٣) المصدر نفسه، ص ٥.
(٣٤) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨)، ص ٢.
(٣٥) المصدر نفسه، ص ٥.

وزراء خارجية الدول الافريقية لمقر جمعية رجال الأعمال المصريين من خلال تنسيق الخارجية المصرية. ومن ذلك زيارة وزير خارجية رواندا ولقاؤه بأعضاء الجمعية لمناقشة إقامة مشروعات مشتركة[٣٦]. كذلك تنظيم زيارة لوزير خارجية توغو، الذي أبدى ترحيبه «بمد جسور التعاون بين مجتمع الأعمال المصري بامكاناته وخبراته ومجتمع الأعمال والقطاع الخاص في توغو والذي بدأ ينمو حديثاً»[٣٧]. وأخيرا أشير إلى زيارة وزيرة خارجية بتسوانا لمقر جمعية رجال الأعمال، وتأكيدها على تشجيع بلادها للاستثمارات الخارجية[٣٨].

من النماذج التي تعكس هذا التوجه الافريقي لرجال الأعمال أيضاً، قيام وزارة الخارجية بالتنسيق بين الجمعية ووفد موريشس الذي رأسه وزير التجارة، لمناقشة امكانات التعاون بين البلدين من خلال رجال الأعمال[٣٩].

هذه الأمور وغيرها هي نماذج لاهتمام جديد لم يكن قائماً من قبل، شجعته ودعمته وزارة الخارجية المصرية، ويعكس هو الآخر تغيراً في طبيعة العلاقة بين رجال الأعمال والسياسة الخارجية.

على صعيد **العلاقات المصرية ـ العربية**، شهد عاما ١٩٨٧ و١٩٨٨ تصاعداً مكثفاً في حجم التفاعلات العربية ـ المصرية، كان لها مظاهرها الرسمية وغير الرسمية السياسية والاقتصادية[٤٠]. وقد انعكست هذه التفاعلات وعودة العلاقات الرسمية المصرية ـ العربية، على تحرك رجال الأعمال عام ١٩٨٨. ففي بداية العام، أعلنت جمعية رجال الأعمال المصريين عن محاور رئيسية ثلاثة، تعلق أولها بالسياسة الاقتصادية المصرية، واتجه ثانيها إلى الوطن العربي. فالجمعية ترى «ضرورة الترحيب والتجاوب مع الاتجاه الرسمي بتدعيم الاتصالات مع الدول العربية ورجال الأعمال العرب، بهدف خلق تعاون بناء يتناسب مع رغبة هؤلاء الأخوة في الاتجاه باستثماراتهم نحو مصر..»[٤١].

وقد كان أسبق مظاهر هذا التعاون هو إنشاء مجلس الأعمال المصري ـ الأردني، فعقد هذا المجلس المشترك ثالث لقاءاته في شباط/ فبراير ١٩٨٨ في مدينة العقبة بالأردن وحضره الأمير الحسن وعدد من الوزراء ورجال الأعمال المصريين والأردنيين. وكان من أهم موضوعات البحث تنمية الاستثمار في مجال السياحة وتنمية التكامل في مجال النقل والمواصلات بين البلدين. هذا، والجدير بالإشارة إليه هو عقد مجلس الأعمال المصري ـ الأردني لاجتماعاته الأخيرة، تحت عنوان «دور القطاع الخاص في تطوير العلاقات الأردنية المصرية»[٤٢].

كذلك، وفي إطار التحرك العربي، تم تكوين لجنة مشتركة من رجال الأعمال في كل من المغرب ومصر، هدفها دعم التعاون بين البلدين، واقامة مشروعات مشتركة[٤٣]. ومن المظاهر المهمة

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٥.
(٣٧) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (شباط/ فبراير ١٩٨٨)، ص ٦.
(٣٨) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ١١.
(٣٩) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (نيسان/ ابريل ١٩٨٨)، ص ٤.
(٤٠) انظر: **التقرير الاستراتيجي العربي**، ص ٣٨٤ ـ ٣٩٥.
(٤١) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨)، ص ١.
(٤٢) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (شباط/ فبراير ١٩٨٨)، ص ٤.
(٤٣) **الأهرام**، ١٣/١/١٩٨٨.

لاهتمام الدبلوماسية المصرية بتعميق التعاون الاقتصادي من خلال رجال الأعمال، زيارة وزير الخارجية عصمت عبد المجيد إلى مقر معرض الصادرات المصرية، الذي نظمته جمعية رجال الأعمال المصريين. وقد حرص الوزير على أن يرافقه في زيارته، عدد من السفراء العرب بالقاهرة. (السعودية والكويت والعراق والأردن وقطر ودولة الامارات وعمان والبحرين وتونس والمغرب)[٤٤].

والخلاصة، أن تحركات جماعات رجال الأعمال في العامين الأخيرين على وجه الخصوص، قد جاءت في أبعاد كثيرة منها لتدعم وتعمق توجهات السياسة الخارجية المصرية، سواء على مستوى العلاقات بالقوتين العظميين، أو على مستوى العلاقات المصرية ـ الافريقية، والمصرية ـ العربية. ومن الواضح أنه في جوانب متعددة لهذا التحرك تم التنسيق مع وزارة الخارجية المصرية، وفي جوانب أخرى اتفق هذا التحرك مع مصالح رجال الأعمال ذاتهم.

ثالثاً: الجماعات وامكانية تأثيرها في توجهات السياسة الخارجية

أخيراً، إن أحد التساؤلات المهمة التي ينبغي أن يطرحها البحث هو: إلى أي حد تستطيع هذه الجماعات التأثير في توجهات السياسة الخارجية؟ فإذا كانت جماعات رجال الأعمال قد اتفقت توجهاتها مع توجهات السياسة المصرية، وتحولت في بعض الأحيان إلى أداة مهمة وجديدة تستند إليها هذه السياسة لتحقيق أهدافها الخارجية... فما الذي يحدث إذا اختلفت معها؟ وهل تستطيع أن تكون قوة ضاغطة على المستوى الخارجي؟

يمكن تلمس ملامح الإجابة عن التساؤلات السابقة من خلال عدد من الملاحظات:

ـ إن أحد الأهداف الأساسية لرجال الأعمال هو فتح فرص جديدة للاستثمار، سواء في الداخل أو في الخارج، بهدف الربح. وادراك جماعات رجال الأعمال لهذه الحقيقة، كان دافعاً لتنسيق الحركة وتحقيق مزيد من الارتباط بأهداف السياسة الخارجية، التي تحقق أهدافهم، في الوقت نفسه.

ـ إن قدرة هذه الجماعات على التأثير في توجهات السياسة الخارجية تنحصر بصفة أساسية، في التجربة المصرية، في دعم التوجهات الحالية وتعميقها. بينما قد تتعدى ذلك في الدول الرأسمالية الكبرى، ومراجعة بعض مواقف اتحادات التجارة في الولايات المتحدة، تبرز أنها تنجح في الضغط على الحكومة إذا تعرضت مصالحها للتهديد[٤٥].

ـ من الأهمية بمكان مراجعة طبيعة الدور المزدوج الذي تلعبه جماعات رجال الأعمال في مجال السياسة الخارجية. فهذه الجماعات ـ في إطار خبرتها القصيرة في مصر ـ قد نسقت حركتها أخيراً مع أهداف السياسة الخارجية، بخاصة فيما تعلق بالمساعدات الاقتصادية. إلّا أنه لا يمكن، وفي الوقت نفسه، إغفال أن أهدافها هذه تتفق وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية، وأن رجال الأعمال هم واجهة الرأسمالية المصرية الذين تسعى السياسة الأمريكية إلى تقوية كيانهم.

---

(٤٤) انظر تفاصيل اللقاء في: **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ٦.

(٤٥) Cigler and Aloomis, *Interest Group Politics*.

وبهذا المعنى فإن العملة ذو وجهين، فهم واسطة للسياسة الأمريكية، وهم واسطة للسياسة المصرية أيضاً.

ـ تثير الملاحظة السابقة، أهمية التأكيد على تحقيق توازن السياسة الخارجية المصرية إزاء العملاقين: الاتحاد السوفياتي من جانب، والولايات المتحدة من جانب آخر. وتقوية موقف جماعات رجال الأعمال في تعاملاتهم الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، من شأنه أن يصحح نسبياً من التوازن المفقود، ومن شأنه كسر حدة التبعية.

ـ في إطار العلاقة بين جماعات رجال الأعمال والطرف الأمريكي، يوجد بعض النماذج التي تبرز درجة اتفاق المصالح بين هذه الجماعات من جهة، وبين الولايات المتحدة من جهة أخرى. فجماعات رجال الأعمال، رغم الاختلافات النسبية بينها، يضم كل منها لجنة خاصة بالمعونة الأمريكية تقوم بمتابعة وترتيب الاتصالات مع الطرف الأمريكي المسؤول. وينطبق ذلك على جمعية رجال الأعمال، وغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة واللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال. وهذه الجماعات تقوم بعقد اجتماعات مشتركة لتنظيم استفادة القطاع الخاص من المساعدات الأمريكية. وعلى سبيل المثال، عقدت الجماعات سابقة الذكر، اضافة إلى المجلس المصري ـ الأمريكي اجتماعاً مشتركاً في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، اتفقت فيه على تنسيق الجهود فيما بينها للتخاطب مع المؤسسات الأمريكية العاملة في مصر، والمتاح لديها برامج لتمويل القطاع الخاص[٤٦]. كذلك فإن هذه الجماعات، إضافة إلى الغرفة التجارية واتحاد الصناعات، قد اتفقت مع برنامج المعونة الأمريكية (A.I.D.) على تعزيز أوجه التعاون بين الجهات التي تمثل مجتمع الأعمال في مصر، والتوصل إلى اتفاق حول أسلوب الاستفادة الكاملة من المعونة الأمريكية في مصر[٤٧].

وأشير أيضاً في هذا المقام إلى اللقاءات التي تمت بين وزير التعاون الدولي موريس مكرم الله وبين ممثلي رجال الأعمال، لطلب مد فترة عمل أخرى لمكتب ترويج الاستثمارات الأمريكية في مصر والمعروف باسم (Usipo)، وهو يتبع وكالة التنمية الدولية الأمريكية[٤٨]. وقد أسفرت هذه اللقاءات عن استمرار عمل المكتب سابق الذكر. ويشير النموذج الأخير إلى اتفاق توجهات السياسة الأمريكية مع مصالح وتوجهات رجال الأعمال، وأن هذه الجماعات قد نجحت نسبياً في الضغط على الحكومة المصرية لاستمرار عمل هذا المكتب في مصر.

ولكن إذا تبنت السياسة المصرية أهدافاً خارجية مخالفة، فهنا قد يكون مصدر خطورة هذه الجماعات، والتي قد تتحول للضغط على الحكومة المصرية لضمان مصالحها.

ويصل بنا ذلك مرة أخرى إلى التأكيد على ضرورة فتح مجالات جديدة لرجال الأعمال للتعاون مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية على وجه العموم فمن شأن ذلك تحقيق توازن نسبي في التعامل مع العملاقين.

---

(٤٦) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨)، ص ٤.
(٤٧) **التقرير الشهري عن نشاط جمعية رجال الأعمال المصريين** (حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ٥.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣.

خاتمـــة

يتضح مما سبق، أن جماعات رجال الأعمال التي تمت دراستها، قد اتسمت أخيراً بفاعليـة ملحوظة في علاقتها بالسياسة الخارجية، ومن خلال تنسيق وزارة الخارجية المصريـة. ويعكس ذلك درجة أكبر من النضج في التعامل مع المتغيرات الدولية والاقليمية، وتنوعاً أكثر في الأدوات الداخلية التي يستند إليها تحقيق أهداف هذه السياسة. ويطرح ذلك في نهاية البحث، ضرورة تطـوير هـذه العلاقة، وارسـائها عـلى أساس من المصلحـة القوميـة. ويقتضي ذلك ـ ضمن مـا يقتضي ـ تحقيق توازن في علاقة هذه الجماعات بالقوى الكبرى.

وتبقى تساؤلات مهمة تحتاج إلى مزيد من البحث، من أهمها: ما هي رؤية هـذه الجماعـات للأطراف الدولية الكبـرى؟ وما هي طبيعـة اتجاهـاتها إزاء الـوحدة العـربية؟ وإلى أي حـد تلعب مصالحها دوراً في صياغة ادراكها ومواقفها؟ وماذا عن دور جمعيات الصداقـة المصرية الأجنبيـة، التـي وصل عددها إلى أكثر من ثلاثين جمعية؟ وماذا أيضاً عن النقابات المهنية وطبيعة توجهـاتها وعلاقاتها في مجال السياسة الخارجية؟

هذه بعض نماذج من التساؤلات المطروحة على باحثي السياسـة، في هذا المجـال وهي تفتح الباب لمجالات أرحب للبحث في العلاقة بين السياستين الداخلية والخارجية □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

اشكاليات الفكر العربي المعاصر

الدكتور محمد عابد الجابري

الثمن : ٥ دولارات أو ما يعادلها